

# شباب من أجل الإلغاء

## شباب مغاربة من أجل فعالية مطلقة للحق الدستوري المطلق في الحياة

شباب شاركوا في ورشات منعقدة بالجهات الاثنتي عشرة للمملكة المغربية ولقاء وطني بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان - أبريل-ماي 2026

### نحن، شابات وشباب من المغرب،

#### إذ نستحضر

- التحول المعياري الذي عرفه موقف المملكة المغربية على المستوى الدولي بخصوص إلغاء عقوبة الإعدام، من خلال التصويت التاريخي على قرار الإيقاف الكوني لتنفيذ عقوبة الإعدام خلال الدورة 79 للجمعية العامة للأمم المتحدة، دجنبر 2024؛
- الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش، في نونبر 2014؛
- المقتضيات الدستورية الحقوقية، ولا سيما الفصل 20 من دستور المملكة المغربية، الذي ينص على أن الحق في الحياة هو أول الحقوق لكل إنسان، وأن القانون يحمي هذا الحق
- توصية هيئة الإنصاف والمصالحة بالانضمام البرتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، على اعتبار أن هذه التجربة المغربية بمخرجاتها وتوصياتها، تجربة متميزة دوليا، غير مسبوقة إقليميا، ورائدة قاريا.
- الالتزامات الدولية للمملكة المغربية، بما في ذلك أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل التي قبلتها المملكة؛
- الوقف الفعلي لتنفيذ عقوبة الإعدام، المتواصل منذ أكثر من ثلاثة عقود؛
- الدينامية الترافعية الوطنية المتواصلة في مجال إصلاح منظومة العدالة الجنائية وتعزيز حماية الحقوق والحريات؛

## وإذ نؤكد على

- أن الحق في الحياة يشكل حجر الزاوية لكل منظومة حقوقية متماسكة، باعتباره حقا مطلقا وركيزة للتمتع بكافة الحقوق، والذي يشكل، في نظرنا، أساسا قانونيا وأخلاقيا يدعم التوجه نحو الإلغاء التام والنهائي لعقوبة الإعدام
- أن تطور الفكر القانوني والحقوقى الوطني والدولي يكرس اتجاهها واضحا لا لبس فيه نحو تجاوز عقوبة الإعدام باعتبارها عقوبة قاسية ولا إنسانية وغير رادعة، غير متوافقة مع الكرامة الإنسانية ولا تتماشى مع تطور مفهوم العدالة وحماية حقوق الإنسان؛

وإذ نثمن التزام المملكة المغربية، بشكل طوعي وإرادي، بمواصلة مسار الوقف الفعلي والتنفيذي لعقوبة الإعدام، فإننا نذكر :

أننا شاركنا في ورشات نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان على امتداد جهات المملكة الاثنتي عشرة، في إطار مقاربة تشاركية منفتحة، شكلت لنا فضاء للتعبير عن مواقف وتصورات جيل يسعى إلى المساهمة في تعزيز الأسس والضمانات الحقوقية ببلادنا. إذ نعرب عن اعتزازنا بنجاح هذه الدينامية التشاورية، التي عرفت انخراط أزيد من 240 مشاركة ومشاركا، غالبيتهم من الشباب بنسبة بلغت 54,7 في المائة من مجموع المشاركات والمشاركين، واذ نتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير على منحنا فضاء للحوار والتفكير الجماعي، وعلى مواكبتنا في نقاشاتنا حول قضية حقوقية بامتياز، بما يعكس الالتزام المؤسسي بتعزيز مشاركة الشباب وإدماجهم/ م في النقاشات الوطنية الكبرى ذات الصلة بإصلاح العدالة وتعزيز حقوق الإنسان؛

## فإننا نعلن ما يلي

### أولا: في القناعة المبدئية والمرجعية الحقوقية

- عقوبة الإعدام عقوبة قاسية لا تنسجم بأي شكل من الأشكال مع التطور المعاصر لمنظومة حقوق الإنسان؛
- استمرارها داخل المنظومة الجنائية الوطنية يطرح إشكالات عميقة على مستوى حماية الحق في الحياة، أول الحقوق الإنسانية وأساس منظومة الحقوق؛
- التوجه الدولي العام يسير بشكل متسارع نحو الإلغاء الكلي لهذه العقوبة باعتبارها ممارسة غير قابلة للإصلاح، غير رجعية، ولا يمكن جبر أضراره ضمن المنظور الحقوقي الحديث.

## ثانيا: في الإطار الدستوري والدولي الملزم

- قرار التصويت على قرار الوقف الكوني لتنفيذ عقوبة الإعدام يشكل محطة تاريخية مهمة في المسار الوطني، غير أنه يظل خطوة انتقالية تستدعي استكمالها بإصلاح تشريعي نهائي؛
- الدستور المغربي، من خلال تكريسه للحق في الحياة، يوفر أساسا دستوريا واضحا للانتقال نحو الإلغاء التام؛
- الالتزامات الدولية للمملكة، ولا سيما في إطار الأمم المتحدة، التي تدفع في اتجاه مواءمة التشريع الوطني مع المعايير الكونية لحقوق الإنسان.

## ثالثا: في المطالب الجوهرية نحو الإلغاء

نؤكد على ضرورة الانتقال من مرحلة وقف التنفيذ إلى مرحلة الإلغاء القانوني الصريح والنهائي لعقوبة الإعدام، بما يضمن حذفها من المنظومة الجنائية المغربية بشكل كامل وغير قابل للتراجع، وبما يكرس انسجام التشريع الوطني مع التطورات الدستورية والحقوقية الدولية،

رابعا: في العدالة الجنائية البديلة

- ضرورة تطوير منظومة عقوبات بديلة قائمة على مبادئ العدالة الإصلاحية، بما يحقق التوازن بين حماية المجتمع وضمان حقوق الأفراد؛
- تعزيز السياسات الوقائية المرتبطة بالجريمة؛
- تكريس إعادة الإدماج الاجتماعي كخيار أساسي في السياسة الجنائية الحديثة.

## خامسا: في التوصيات المنبثقة عن الورشات الجهوية

خلال الورشات الجهوية الاثنتا عشر، بلورنا نحن الشباب مجموعة من الأفكار تعكس إرادتنا في الدفع بمسار إلغاء عقوبة الإعدام باعتباره اختيارا حقوقيا وإنسانيا متقدما، يكرس سمو الحق في الحياة، ويعزز مسار العدالة، في أفق تعزيز منظومة جنائية منسجمة بصفة تامة مع قيم الكرامة والعدالة والحقوق.

## وعليه، فإننا نوصي بما يلي

### على المستوى التشريعي والمؤسسي

- ملاءمة القانون الجنائي مع روح الفصل 20 من الدستور، بحذف عقوبة الإعدام من المنظومة الجنائية المغربية؛
- المصادقة على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام؛
- إدراج بدائل لعقوبة الإعدام ضمن مسار الإصلاح الجنائي الجاري، في إطار مقاربة العدالة الإصلاحية؛
- تعزيز التكوين المستمر للقضاة والمحامين وباقي الفاعلين القضائيين في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان.

### على المستوى التربوي والثقافي

- تعزيز إدماج ثقافة حقوق الإنسان في المناهج التعليمية، على المستويين المدرسي والجامعي، بما يعزز الوعي الحقوقي لدى الأجيال الصاعدة؛
- دعم البحث العلمي والأكاديمي في مجالات السياسة الجنائية، مع إيلاء اهتمام خاص بدراسة بدائل عقوبة الإعدام.

### على المستوى الإعلامي والمجتمعي

- مأسسة منتدى وطني دائم للشباب المدافعين عن حقوق الإنسان وإلغاء عقوبة الإعدام، تحت إشراف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بما يضمن استمرارية النقاش والترافع الشبابي؛
- إطلاق حملات تواصلية وإعلامية ورقمية بهدف تفكيك التمثيلات السلبية وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان؛
- تعزيز فضاءات الحوار بين الشباب والمؤسسات العمومية والمجتمع المدني حول القضايا الكبرى لحقوق الإنسان، بما يرسخ ثقافة المشاركة والتفاعل.

### بناء على كل ما سبق،

فإننا، نحن الشباب المشارك في الورشات الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ولقاءه الوطني، نوجه هذا الإعلان إلى المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وسائر الفاعلين الوطنيين، من أجل:

فتح مسار وطني واضح، مؤسس ومنهجي، يفضي إلى الإلغاء النهائي لعقوبة الإعدام، في إطار إصلاح شامل لمنظومة العدالة الجنائية، عبر فتح نقاش شامل حول إلغاء عقوبة الإعدام، وتسريع مسار المصادقة على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

## ختاماً،

نحن، كشباب مؤمن بترسيخ الحق في الحياة،  
بعد تبادل النقاش خلال الورشات المنعقدة في جهات المغرب الاثنتا عشر وخلال اللقاء  
الوطني، وبلورة هذه الرؤية المشتركة بشكل جماعي،  
وتتويجا لهذه السيرورة التشاركية،

نؤكد التزامنا بتعزيز الترافع، في سياق قناعة راسخة توحدنا جميعا بكون عقوبة الإعدام لا  
تمثل رادعا حقيقيا للجريمة، ولا ضمانا للأمن، ولا تجسيدا للعدالة؛

عقوبة الإعدام انتهاك جسيم لا رجعة فيه للحق في الحياة، أسمى الحقوق الإنسانية  
وأقدسها.

